

دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد
دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

إعداد

أ/ منى بنت محمد بن إبراهيم الحديثي

باحثة دكتوراه- قسم القيادة والسياسات التربوية

كلية التربية- جامعة الملك خالد

دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

أ/ منى بنت محمد بن إبراهيم الحديثي *

الملخص:

هدف البحث إلى تعرف دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، والمعوقات التي تواجهها، وكذلك المقترحات التي تساعد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة مكونة من (٤٩) فقرة لجمع البيانات من عينة البحث المكونة من (٣١٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية. وقد أظهرت النتائج أن دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس - جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٦)، وأن مستوى المعوقات التي تواجه عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس - جاء بدرجة كبيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٧١)، وأن درجة موافقة أفراد عينة البحث على المقترحات التي تساعد عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس - جاءت بدرجة كبيرة جداً، وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠).

الكلمات المفتاحية: عمادة البحث العلمي، الإنتاجية العلمية، أعضاء هيئة التدريس، جامعة الملك خالد.

* أ/ منى بنت محمد بن إبراهيم الحديثي: باحثة دكتوراه- قسم القيادة والسياسات التربوية- كلية التربية- جامعة الملك خالد.

Abstract:

This study aimed at identifying the role of the Deanship of Academic Research at King Khalid University in supporting the scientific productivity of the faculty, the obstacles faced by the Deanship and the proposals that help the Deanship of Academic Research in supporting the scientific productivity of the faculty. The researcher used the descriptive analytical methodology and a questionnaire comprised of (49) items to collect data from a randomly chosen sample of (310) faculty members. The results of the study showed that the role of the Deanship of Academic Research at King Khalid University in supporting the scientific productivity of the faculty came at a medium degree with a mean of (3.26), the level of obstacles faced by the Deanship of Academic Research in supporting the scientific productivity came at a large degree with a mean of (3.71), the degree of the sample approval to the proposals that help the Deanship of Academic Research in supporting the scientific productivity of the academic staff came at a very large degree with a mean of (4.20).

Keywords: Deanship of Academic Research, Scientific productivity, Faculty, King Khalid University.

المقدمة:

تشهد مؤسسات التعليم العالي تحولاً نوعياً في طبيعة ممارساتها، ويأتي هذا التحول نتيجة ما يشهده العالم من ثورة في تقنية المعلومات والاتصالات، والانفجار المعرفي، والدعوة لتحويل المجتمعات إلى مجتمعات معرفية، إضافة إلى التنافسية الاقتصادية، والاقتصاد المبني على المعرفة؛ حيث ألفت هذه التحولات بظلالها على دور مؤسسات التعليم العالي؛ لما لها من دور حيوي في التنمية البشرية، والارتقاء بالمجتمعات، وبما تحققه من تقدم معرفي.

وانطلاقاً من كون التعليم العالي يمثل الركيزة الأساسية لتقدم أي مجتمع - ظهرت في الآونة الأخيرة في أنحاء مختلفة من العالم نداءات كثيرة من التربويين وغيرهم بضرورة إصلاح مؤسسات التعليم العالي، والتأكد من جودة ما تقدمه في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، بكل ما تحتويه من مناهج، وطرق تدريس، وتقنيات وأساليب تقويم، وإدارة وبحث علمي، وغير ذلك؛ بغية الوصول بهذه المؤسسات إلى مستويات عالية (الهاللي، ٢٠٠٩، ص ٦٧).

ويُعد البحث العلمي أحد أبرز العناصر المهمة لإصلاح مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق أهدافها ورسالتها داخل المجتمع، وعاملاً حاسماً في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصاتهم، وفي إنجاز عملية التدريس، وله أثره في الطلبة والمجتمع؛ لذلك جاء تركيز مؤسسات التعليم العالي - على اختلاف فئاتها - منصباً على البحث العلمي؛ لقناعتها بدوره الواضح في التنمية الشاملة (محافظة، ٢٠٠٠، ص ٢١١).

كل ذلك لأن البحث العلمي يُعد ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في ميادين الحياة كافة، بل أضحت أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم؛ فمن خلاله استطاع الإنسان اكتشاف الجهود، وتسخيرها لصالح المجتمع، بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة، ويفضله تمكن الإنسان من امتلاك التكنولوجيا والمعرفة بوصفها الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة؛ من أجل تحقيق التنمية والتقدم (الخطيب، ٢٠٠٣، ص ١٥٦).

كما أن البحث العلمي يفتح آفاقاً أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة؛ لأن البحث لم يعد مقتصرًا على العلوم الطبيعية والأساسية فحسب، بل أصبح التركيز ينصب الآن على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية كذلك؛ لذا فإن باب الاجتهاد مفتوح أمام الباحثين؛ لإجراء دراساتهم وأبحاثهم عبر استخدام البيانات والمعلومات المتوفرة، التي يمكن الحصول عليها من مصادرها الأولية أو الثانوية (الرفاعي، ٢٠٠٥، ص ١٢٥).

من أجل ما سبق، قامت مؤسسات التعليم العالي بإنشاء جهات تتكفل بتنظيم خطط البحث العلمي، وإدارته، ودعمه، وربطه بخطط التنمية في المجتمع، هذا فضلاً عن اضطلاعها بتقوية وشائج الاتصال بين الجهات البحثية والجهات الإنتاجية؛ حيث خصصت عمادات مستقلة للبحث العلمي، تتكفل بهذه المهام (فرحات وعسييري، ٢٠٠٥، ص ٨١).

ذلك لأن تقدير الإنتاجية العلمية، والجودة الكمية والكيفية الخاصة بالمقالات والأبحاث والمنشورات المختلفة التي يتم نشرها في المجالات والدوريات العلمية - يُعد أمرًا على قدر كبير من الأهمية؛ إذ إنه يعتبر مؤشرًا على المكانة العلمية التي تحتلها الدولة بين مصاف الدول الأخرى (Aminpour, 2012, p. 393).

كما أنه يساعد على دعم العديد من العمليات البحثية والمشروعات العلمية، إضافة إلى كونه مؤشرًا يمكن من خلاله تحديد وتخصيص الميزانية المخصصة لدعم البحث العلمي، والإنتاجية العلمية في البيئات الجامعية (Vatankhah, 2012, p. 52).

وعادة ما يتم تقدير الإنتاجية العلمية من خلال عدد المقالات والأبحاث التي يتم نشرها في الدوريات العلمية المحكمة؛ سواءً كان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي. وهناك العديد من العوامل المؤثرة على الإنتاجية العلمية؛ من بينها: مستوى التقدم الخاص بالدولة، والنصيب العام الذي تشارك به من أبحاث ومقالات تُنشر على المستوى الدولي.

(Matakovic, Bach, & Novak, 2013, p. 174).

وتُعد الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس معيارًا لتشكيل اللجان العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس داخليًا، أو لتصنيف الجامعات عالميًا. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن هناك اهتمامًا بزيادة الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس بالجامعات؛ حيث تركز اللوائح التنظيمية على البحث العلمي كشرط للترقية، وقد خصص مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية (٦٠) نقطة للإنتاج العلمي، و(٢٥) للتدريس، و(١٥) لخدمة المجتمع والجامعة (حواله، ٢٠٠٩، ص ١٥٠).

واستكمالاً لتلك الجهود، فقد أقر مجلس التعليم العالي مجموعة من المزايا والمكافآت والبدلات والحوافز الإضافية لكادر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ليحمل مفهومًا متطورًا للزيادة المرتبطة بشكل فاعل ومباشر بنوعية العمل، ومستواه، وبما يضمن مردودًا ثريًا في جانبه الفني والمادي؛ حيث يمنح القرار أفضلية لعضو هيئة التدريس في جوانب عدة؛ منها: تخصصه النادر، وبحوثه المؤهلة لجوائز محلية وإقليمية وعالمية في كافة المجالات (وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ١٥).

وقد أولت جامعة الملك خالد منذ إنشائها عام ١٤١٩ هـ (١٩٩٨ م) اهتمامها البالغ لتشجيع البحث العلمي وتطويره، ودعم أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة، والتي تسهم في إثراء البحث العلمي بالجامعة والمجتمع، والذي بدوره يسهم في دعم التنمية الوطنية الشاملة (جامعة الملك خالد، ٢٠١٤، <https://registration.kku.edu.sa>).

وإذا كان أعضاء هيئة التدريس هم من يُلقى على عاتقهم مسؤولية ومهمة تطوير البحث العلمي والنهوض به، فإن دراسة وتحديد العوامل والمعوقات المؤثرة في إنتاجيتهم تتال أهمية بالغة في مسيرة العمل الأكاديمي، والتي من أبرزها دور عمادات البحث العلمي داخل الجامعة في توفير الأجواء والظروف المناسبة لتحسين ورفع الإنتاج الفكري لهم (محمد، والمجيدل، والحولي، ٢٠١٤، ص ١٤).

من هنا جاء اهتمام البحث الحالي بالتعرف على دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

مشكلة البحث:

لقد أصبح موضوع الإنتاجية العلمية من بين أبرز الموضوعات المطروحة على الساحات الأكاديمية والبحثية منذ عقود عدة على المستوى العالمي؛ حيث تعد قضية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من المؤشرات الأساسية للنمو الفكري والنضج العلمي لمؤسسات التعليم العالي، هذا إلى جانب كونها دعامة أساسية يستند إليها المجتمع في مواجهة مشكلاته السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

إن البحث العلمي يعد من الوظائف المحورية التي تضطلع بها الجامعات في مختلف المجتمعات؛ إذ يشكل عاملاً من عوامل الإبداع المعرفي، وتحقيق التقدم، وليس هناك ثمة شك في أن عصر المعرفة إنما يرجع في جزء كبير منه إلى إسهامات أعضاء هيئة التدريس وما يجرونه من أبحاث مبتكرة، وما يطورونه من نظريات علمية تضيف إلى حصيلة المعرفة البشرية (مصطفى، ٢٠١١، ص ٣٦٩).

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتطوير منظومة التعليم العالي بشكل عام، والإنتاج العلمي بشكل خاص - سواءً على المستوى الكمي أو الكيفي - إلا أن ذلك لم يلب بعد مستوى الطموحات والتطلعات؛ حيث أشار تقرير حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عام ١٤٣٤ هـ، والذي أورد عددًا من التصنيفات الدولية لأفضل جامعات في العالم - إلى عدم حصول أي جامعة سعودية في التصنيفات الواردة في التقرير على أي مرتبة متقدمة، وجاء أفضلها مؤشر كيو أس للتعليم العالي ٢٠١٢ م، والذي صنفت فيه

جامعة واحدة فقط هي جامعة الملك سعود في المرتبة (١٩٧) من ضمن أول (٤٠٠) جامعة عالمية، وصنفت جامعة الملك خالد عام ٢٠١٤م وفقاً لتصنيف منظمة (QS) العالمية، كواحدة من أفضل (٧٠٠) جامعة على مستوى العالم؛ إذ تقدمت الجامعة عالمياً بمعدل (٣٥) مرتبة لتحل المرتبة (٦٠٤)، بعد أن كانت في المرتبة (٦٣٩) (جامعة الملك خالد، ٢٠١٤، <https://registration.kku.edu.sa>).

وهنا ترى الباحثة أن الجامعات - وهي تفقد عملية التطوير والتغيير في المجتمعات - بحاجة ماسة إلى أدوار عمادات البحث العلمي؛ لتقوم بدورها في صناعة التغيير المستمر، والاستفادة من الأساليب والنماذج الحديثة في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

وتأسيساً على ما سبق، تتلخص مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي: ما دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟
أسئلة البحث: حاول هذا البحث الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

١. ما واقع الدور الذي تقوم به عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟
 ٢. ما المعوقات التي تحول دون قيام عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟
 ٣. ما المقترحات التي تساعد على تفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟
- أهداف البحث:** حاول البحث الحالي تحقيق الأهداف التالية:
١. تعرف واقع الدور الذي تقوم به عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
 ٢. تعرف المعوقات التي تحول دون قيام عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
 ٣. تعرف المقترحات التي تساعد على تفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- أهمية البحث:**
برزت أهمية هذا البحث من:

١. أهمية موضوع الإنتاجية العلمية، والتي من شأنها التأثير بصورة إيجابية على العديد من الجوانب في البيئات المجتمعية.
٢. أهمية الجامعة ودورها في مواجهة التحديات المستقبلية، وقدرتها على توفير طاقات بشرية قادرة على: مواجهة متطلبات العصر الحالي، ودعم الاقتصاد، وخفض حجم البطالة، وتوفير العمالة المنتجة داخل المملكة.
٣. الارتقاء بمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد من خلال رصد وتحليل أبرز العوامل المتعلقة بدور عمادة البحث العلمي، التي قد تنعكس على مستوى إنتاجهم العلمي.
٤. إن الارتقاء بمستوى الإنتاجية العلمية بجامعة الملك خالد قد ينعكس إيجاباً على مناشط عمليات التدريس الجامعي، وعلى زيادة معدلات تحصيل الطلاب، وعلى تطوير دور الجامعة في تحقيق التنمية المجتمعية.
٥. قد يفيد البحث الحالي الجهات المختصة في وزارة التعليم، من خلال التعرف على الواقع الحالي لأدوار عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
٦. يتزامن هذا البحث مع اتجاهات تطوير التعليم في الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، التي تهدف لتعزيز الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في جامعة الملك خالد بمدينة أبها.
- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد بأبها.

مصطلحات البحث:

١. الدور: يمكن تعريف الدور على أنه: "تلك المشاركة أو الجانب الذي يقوم به أي فرد في أي موقف من مواقف الاتصال، التي تتم بين الأفراد داخل المجتمع" (Widyaningrum, 2005, p. 31).

وعرفته الباحثة إجرائياً بأنه: مجموعة من المهام التي تقوم بها عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد لدعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

٢. **عمادة البحث العلمي:** هي "عمادات أنشئت بمؤسسات التعليم العالي؛ من أجل تنظيم خطط البحث العلمي، وإدارته ودعمه، وربطه بخطط التنمية في المجتمع" (فرحات وعسيري، ٢٠٠٥، ص ٩٣).

٣. **البحث العلمي:** عرف الرفاعي (٢٠٠٥) البحث العلمي بأنه: "أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية، والبيانات والحقائق لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، دراسة موضوعية بعيدة عن الميول والأهواء الشخصية؛ للوصول إلى حقائق علمية، يمكن تعميمها والقياس عليها" (ص ٢٤).

٤. **الإنتاجية العلمية:** عرفت حوالة (٢٠٠٩) الإنتاجية العلمية بأنها: "مجمّل الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس، وتشمل: البحوث المنشورة، والكتب العلمية المؤلفة والمترجمة، وورقات العمل في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية، والإشراف على الرسائل العلمية، فضلاً عن الاشتراك في الجمعيات العلمية" (ص ١٧٤).

بينما عرفت الباحثة الإنتاجية العلمية إجرائياً بأنها: نتيجة ما يبذله عضو هيئة التدريس في جامعة الملك خالد من جهد في مجال البحث العلمي، والذي يظهر في هيئة نشر بحث أو مقالة أو تأليف كتاب، أو ترجمته أو تحقيقه، أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، وما شابه ذلك من الأعمال العلمية.

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم الإنتاجية العلمية:

يعتبر مفهوم الإنتاجية من المفاهيم القديمة نسبياً، فقد ظهر للوجود على يد العالم الفرنسي كينسي Quensy، وذلك في بحث نشر له عام ١٧٦٦م، وقد ارتبط المفهوم في بداية ظهوره بالفكر الاقتصادي؛ إذ يعرف علماء الاقتصاد الإنتاجية بأنها: العلاقة بين المخرجات من السلع أو الخدمات، والمدخلات التي مصادرها كل عناصر الإنتاج؛ كالعالة، ورأس المال، والمواد الخام إلخ. وقد تطور مفهوم الإنتاجية وتجاوز المضمون الاقتصادي التقليدي له، وأصبحت الإنتاجية تمثل مضامين ومعاني مختلفة؛ ما بين: أيديولوجية، واقتصادية، واجتماعية، وسيكولوجية، وإدارية، وعلمية (مصطفى، ٢٠١١، ص ٣٧٤).

وقد حظي مفهوم الإنتاجية باهتمام كبير لدى العديد من الباحثين والاختصاصيين، وقد كُتبت حوله الكثير من الأبحاث العلمية، التي أرادت أن تعطي تحديداً واضحاً ودقيقاً لهذا المفهوم، غير أنه بقي إلى الآن يكتنفه الغموض، وتتوارد بشأنه الآراء العديدة (عبد الحسيب، ٢٠٠٧، ص ٧١٧).

وتؤكد النظم واللوائح الرسمية للجامعات على أن الإنتاجية العلمية من أهم مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، إلا أن هذا المفهوم خضع لتفسيرات عديدة تَعَدَّرَ تحديدها في مفهوم واحد متفق عليه؛ نتيجة للتصورات المختلفة التي كونها الباحثون عن الإنتاجية العلمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة، تشتمل على العديد من المكونات المتداخلة، مثل: النوعية، والكمية، والأصالة (نديم وحمدان، ٢٠١٥، ص ١٤٣).

فالبعض يُعرفها بأنها: "كمية الأعمال العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، وتشمل: البحوث المنشورة، والكتب العلمية، وأوراق العمل في المؤتمرات العلمية المحكمة" (الشايح، ٢٠٠٦، ص ١٠).

وتُعرَّفُ بأنها: كمية البحوث التي أنتجها العلماء في ميادين كثيرة، والتي تقاس طبقاً لبيانات، مثل: عدد المطبوعات التي أنتجها المؤلفون في الحقل، وعدد الاستشهادات المرجعية التي حازتها تلك المطبوعات. وتتضمن مقاييس الإنتاجية: إحصاء عدد العلماء في الحقل الموضوعي، غالباً في دولة واحدة، أو في منطقة جغرافية (صدقي، ٢٠١٥، ص ٧).

وعرَّفها محمد وآخرون (٢٠١٤) بأنها: مجموع ما ينتجه أعضاء هيئة التدريس من: بحوث منشورة، وكتب علمية مؤلفة ومترجمة، وأوراق عمل في مؤتمرات وندوات ومجلات علمية، والإشراف على الرسائل العلمية. ويميز الباحثون بين ما هو محكم وما هو غير محكم كالآتي:

١. **الإنتاجية العلمية المحكمة:** تشمل مجموع الأبحاث العلمية المنشورة في المؤتمرات، والمجلات العلمية المحكمة، وكذلك تأليف الكتب، وترجمة الأجنبي منها. وهذا النوع من البحث العلمي يساعد على الحصول على الترقيات العلمية الأكاديمية.

٢. **الإنتاجية العلمية غير المحكمة:**

تُعرفها دراسة راضي (٢٠١٠) بأنها: "كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس منذ حصوله على درجة الدكتوراه، وتتضمن: الكتب العلمية، والبحوث المنشورة، والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه" (ص ٣٣٥).

ويُعرفها الكبيسي والراوي (٢٠١٠) بأنها: "كمية الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس، وتشمل: الكتب العلمية، والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، أو في المؤتمرات المحلية أو العربية" (ص ٦).

ويُعرف الإنتاج العلمي في الجامعات بعدد ما ينشره عضو هيئة التدريس من: دراسات وأبحاث في المجلات العلمية المحكمة، وما يؤلفه من كتب بمفرده، أو بصفته المؤلف الرئيس فيها، والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية التي تصدرها الجمعيات العلمية، إضافة إلى أوراق

العمل المقدمة للمؤتمرات والندوات العلمية والأكاديمية، وأي جوائز ينالها العضو مقابل إنتاج علمي قدمه (Keim, 2008, p. 471).

ويتضح مما سبق، أن ما تعنيه الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة محل جدل، على أن البحث الحالي سيتبنى الاتجاه الثاني؛ إذ ينظر إلى البحث العلمي بوصفه معادلاً موضوعياً للإنتاجية العلمية.

ثانياً - مؤشرات الإنتاجية العلمية:

تشير الأبحاث إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على جودة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ولعل أكثرها استخداماً وشيوعاً عدد الأبحاث المنشورة في المجالات الأكاديمية، وعدد الأوراق البحثية المقدمة في المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى ما يصدره أعضاء هيئة التدريس من كتب مؤلفة (سمبس، ٢٠١١، ص ٤٥٨).

ومن هذه المؤشرات: الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، أو تحكيمها (صادق، ٢٠٠٨، ص ٥٨)، وتحكيم أبحاث الغير؛ سواء تحكيم أبحاث مقدمة للترقية العلمية، أو تحكيم أبحاث مقدمة للنشر، أو تعقيب منشور على بحث أو مقالة أو كتاب (The University of Michigan, 2005) وكذلك عضوية اللجان والجمعيات العلمية، والمحاضرات العامة، والاستشارات العلمية، والاشتراك في إعداد البرامج التدريبية في مجال التخصص (عزب، ٢٠١١، ص ٢٩).

أما القريطي (٢٠٠٥)، فقد أورد عدداً من مؤشرات الإنتاجية العلمية؛ ومنها:

- الإصدارات المتمثلة في شكل أوراق بحثية، أو كتب دراسية، أو رسائل علمية.
- إنتاج عمل إبداعي، وتكوين مدارس بحث علمي.
- البرامج التعليمية المكثفة، وورش العمل، والمقررات القصيرة، وحلقات المناقشة العلمية.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.
- التواصل العلمي مع المراكز العلمية بجامعة الدول المتقدمة؛ وذلك لنقل وتوطين التكنولوجيا والنظريات العلمية الحديثة بعد تطبيعها اجتماعياً.
- تدريب طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا على ارتياد المكتبة؛ لتنمية مهارتهم في البحث العلمي.
- إثراء المعرفة وتطويرها في التخصص، وذلك من خلال تطوير النظريات القائمة، أو تقديم جديد يفتح مجالات جديدة للآخرين (ص ١١).

ثالثاً- طرق قياس الإنتاجية العلمية: تتعدد طرق وأساليب قياس الإنتاجية العلمية لأعضاء

هيئة التدريس؛ ومن أبرزها:

١. الأساليب الإحصائية الكمية:

تعتمد هذه الأساليب الإحصائية في قياسها للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس على العدد الكمي لإنتاجهم العلمي؛ حيث ينظر إلى عدد المؤلفات؛ سواء كانت بحوثاً، أو مقالات خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال عدد الأسئلة الموجهة لأعضاء هيئة التدريس؛ لخصر الأبحاث والكتب والمقالات التي أجزاها خلال فترة زمنية محددة، وباستخدام حسابات بسيطة أو معقدة للمؤلفات المنشورة يتم قياس الإنتاجية العلمية (أحمد، ٢٠١١، ص ٣٥).

وتستند هذه الأساليب إلى فرضية مفادها أن كم الإنتاجية العلمية من: بحوث، وكتب، ومقالات علمية، والتي ينشرها أعضاء هيئة التدريس - يرتبط بعلاقة إيجابية مع كيفية هذه الإنتاجية ونوعيتها (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

ومن الملاحظ أنه على الرغم من سهولة الاعتماد على هذه الأساليب الإحصائية في قياس الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، إلا أنه يؤخذ عليها: أنها لا تفرق بين المؤلفات القوية والمؤلفات الضعيفة، ولا تفرق بين المقالات الفردية والمقالات الجماعية، ومنح المؤلف المشارك نفس التقدير كما لو كان هو المؤلف لكامل العمل، وتساوي بين المقالة القصيرة والطويلة، ولا يمكن عن طريقها تحديد الفرق بين الأعمال الأصيلة الجيدة والأفكار القديمة المكررة، وكذلك ضعف الثقة في نتائجها؛ ففي بعض الأحيان قد يضع المبحوث أرقاماً كمية لما قام به من إنتاج مغاير لما قام به في الواقع (الشامي، ٢٠٠٨، ص ٧٠).

٢. لجنة الخبراء:

وهي لجنة منتقاة من كبار علماء كل تخصص علمي، وتُسند إليها مهمة تقدير قيمة الدراسات والبحوث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس كل في تخصصه، والتحقق من درجة جودة هذه البحوث، وتحديد مدى الجودة والأصالة فيها، ومدى إسهامها في البناء المعرفي للتخصص المدروس (عون، ٢٠٠٨، ص ٢١٨).

وقد وجهت لهذا الأسلوب عدة انتقادات؛ منها: العوامل الذاتية التي تؤثر في حكم الخبراء، وذلك بمدى علاقتهم مع الزملاء، وصعوبة مراعاة الدقة في اختيار الخبراء، وصعوبة تطبيق هذا الأسلوب في حالة الأعداد الكبيرة من العلماء والبحوث (Linna, 2010, p. 305)، وأثر الهالة الاجتماعية؛ حيث إن العالم الذي يشغل مركزاً مرموقاً يضيف هالة على عمله، مما يرفع من قيمة بحثه (السامرائي، ٢٠٠٥، ص ٨٣).

٣. فهرس الاستشهادات المرجعي:

بدأ استخدام هذا الفهرس في معهد المعلومات العلمية (ISI) بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١م، ويعتمد على نشر فهرس بالمطبوعات العلمية في عدد من التخصصات العلمية والاجتماعية بواسطة ذكر المؤلفين المستشهد بهم؛ لأنه يعتمد على كثرة عدد الأسئلة لدراسة ما، والاستشهاد بها في دراسات مختلفة، وهذا دليل على أهمية الدراسة من حيث النوع، كما يقوم بتحديد المجالات والدوريات التي يتم نشر الدراسات بها، وتحديد تاريخ النشر، وحجم أوراق العمل (عبد المعطي، ٢٠١٥، ص ٣٢).

ويعتمد هذا الأسلوب على فرضية مفادها أن عدد الاستشهادات المرجعية يفيد في قياس أثر الباحث في المجال. ويعد هذا الأسلوب من الأسس الدقيقة في تقييم أعضاء هيئة التدريس؛ بسبب قدرته على قياس الاتجاهات العديدة، وما يتمتع به من سهولة في التطبيق؛ حيث إنه يعتمد على قواعد بيانات عديدة، مثل: كشف الاستشهادات المرجعية في العلوم، وكشاف الاستشهادات في العلوم الاجتماعية، وكشاف الاستشهادات في الإنسانيات؛ فكلما ازداد استشهاد العلماء بدراسة أو بحث علمي ما، ازدادت أهمية هذه الدراسة، وازدادت معها مكانة صاحبها (أبو عاشور، ٢٠٠٦، ص ٥٨).

وعلى الرغم من وجود دليل الاستشهاد الذي أدى إلى تقليل الجهد والتكلفة على الباحثين، إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب أنه: يقوم بتقييم المؤلفات المشتركة لأكثر من مؤلف، وإعطاء الاسم الأول أهمية كبرى مع إهمال المؤلفين الآخرين، وصعوبة حسم قضية الكم والكيف في البحوث، وطبيعة العلاقة بينهما، وصعوبة استخدام هذا الفهرس إحصائياً، واحتمالية حدوث أخطاء بسبب لغة النشر وتشابه الأسماء، وميل الباحثين إلى الإشادة بالعلماء البارزين بطريقة أكثر من غيرهم (أبو تجار، ٢٠١٢، ص ١٢٨).

رابعاً- العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية:

ذكر حسين (٢٠٠٦) أن العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس تنقسم إلى: عوامل شخصية، مثل: النوع، والعمر، والاتصالات العلمية. وعوامل أكاديمية، تشمل: التخصص، والرتبة العلمية، وأعباء العمل الأكاديمي، وظروف العمل وبيئته. وعوامل مجتمعية، مثل: الحرية الأكاديمية، والتقدير الاجتماعي (ص ٣٤).

وتتأثر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بعدد كبير من العوامل، تشمل الخصائص الشخصية، مثل: الجنس، والعمر، والسمات النفسية، والخلفيات التعليمية والتربوية، وكذلك الخصائص ذات الصلة بالسياق المؤسسي، وعمليات التمويل (Dundar & Lewis, 2007).

(p. 607)، كما أن هناك عوامل أخرى غير مرتبطة بالتمويل، تؤثر على الإنتاجية؛ منها: اسم الجامعة أو المؤسسة البحثية، والالتزام لدى أعضاء هيئة التدريس، والدعم والتقدير المجتمعي (Jacob & Lefgren, 2011, p. 866).

ومن العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية، والتي لها علاقة بالخصائص المؤسسية والسياقات التنظيمية: الأهداف الواضحة، والثقافة المميزة، ومناخ المجموعة الإيجابي، والمشاركة الإدارية الحازمة، والتنظيم اللامركزي، والتواصل المتتابع، وإتاحة الموارد، وتنوع المجموعة البحثية، والمكافآت المناسبة، والتركيز على التوظيف والاختيار، والقيادة مع الخبرة البحثية والمهارة (Carole, Bruce, Deborah, Kelly, & Justin, 2005, p. 253).

ووجد كل من (Carayol & Matt, 2006) بعد قيامهما بدراسة عينة مكونة من ألف عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة لويس باستر - أن هناك عددًا من العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ممثلة في مجموعتين من العوامل؛ المجموعة الأولى: عوامل فردية، مثل: الإنتاجية الفردية، والمكانة الوظيفية. بينما المجموعة الثانية: هي عوامل مؤسسية، مثل: القسم العلمي، والتمويل (p. 61).

خامساً - معوقات الإنتاجية العلمية:

هناك العديد من المعوقات التي تؤثر في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس. وتكشف العديد من الدراسات (عبد الوارث وكحيل، ٢٠٠٨؛ وعليان وغنيم، ٢٠١٠؛ وقمر ومصطفى، ٢٠٠٨؛ والمجيدل، ٢٠٠٨) التي تناولت بالبحث موضوع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس - عن وجود ثلاثة مصادر تعوق الإنتاجية العلمية؛ وهي:

١. **المعوقات المتعلقة بالجامعة:** إن عدم توفر كل من: المراجع المطلوبة للإنتاجية العلمية، والجو العلمي المشجع، وكذلك عدم وجود زملاء أكفاء مهتمين بالبحث العلمي، وعدم وجود الباحثين المساعدين، وندرة الندوات والمؤتمرات المنعقدة داخل الجامعة، وقلة الفرص المتاحة لحضور ما يعقد منها في الخارج، وعدم كفاية التسهيلات والأدوات اللازمة للبحث، وخدمات التوثيق والإعلام العلمي، وعدم وجود الحوافز المادية والمعنوية بدرجة كافية، بالإضافة إلى العقبات والمشكلات المتعلقة بالتمويل، وطول الإجراءات الإدارية المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاجية العلمية، وطول فترة طباعتها، ومحدودية قنوات نشرها في الجامعة، والعبء الدراسي والإداري على أعضاء هيئة التدريس - كل هذا يعد من المعوقات المتعلقة بالجامعة؛ حيث إن للجامعة دورًا في حفز أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث متى ما تهيأت الظروف، والمتطلبات التي من شأنها رفع مستوى الإنتاجية العلمية.

٢. **المعوقات المتعلقة بالمجتمع:** إن الباحث عضو في المجتمع، يؤثر فيه ويتأثر به، فطبيعي أن يكون للمجتمع دور في نشر الإنتاجية العلمية في الجامعة، أو إعاقتها؛ نظراً لعوامل عديدة؛ من بينها: اتجاه المجتمع نحو العلم والبحث، وطبيعة الحياة في المجتمع، وطبيعة العلاقات الإنسانية والاجتماعية. فإذا كان المجتمع ينظر إلى الباحث نظرة احترام، ويعمل على تبني وقبول الدراسات التي تنتجها الجامعات، فإن هذا يساعد على مواصلة الإنتاجية العلمية، بينما إذا كانت هناك فجوة بين ما يريده المجتمع وما تعمله الجامعات، فإن هذا يحد من الإنتاجية العلمية، ويعرقل مسيرتها.

٣. **المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس:** إن الإنسان بطبعه يميل إلى عمل الأشياء التي يحبها، فلو حصل أن أُجبر أعضاء هيئة التدريس على عمل بحوث لا يميلون إليها بطبعهم، أو ليس لديهم إلمام كاف بها، فإن عملهم لن يكون متقناً. ويتطلب الإلمام العلمي لأعضاء هيئة التدريس الإحاطة بالمعرفة في مجال تخصصهم، والإلمام بكيفية إجراء بحوث جادة، مما يوحي بضرورة وجود انفتاح ذهني، وميل علمي عند الباحث، ومواصلة طريق البحث، وتحمل ما يحيط بطريق البحث من مشاق ذهنية ونفسية.

وقد أورد إبراهيم وأبو زيد (٢٠٠٨) بعض المعوقات التي تواجه الإنتاجية العلمية في

الوطن العربي؛ ومنها:

- ضعف المخصصات المالية التي ترصدها الدول العربية للبحث العلمي.
- عدم مشاركة المؤسسات والشركات الكبرى في نفقات البحث العلمي.
- قلة الحوافز المادية الممنوحة للباحثين.
- تعقيد الإجراءات الروتينية المتبعة في صرف المخصصات المالية.
- قلة الفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية.
- افتقار كثير من الجامعات إلى الدورات العلمية في التخصصات المختلفة.
- التعقيدات الروتينية بشأن إجازات التفرغ العلمي.
- قلة برامج تطوير وإعداد الكوادر البشرية.
- انعدام جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو الباحثين.
- تأثير العلاقات الاجتماعية وإعاقتها لأعضاء هيئة التدريس في مجال إنتاجيتهم.
- اتجاهات بعض الأفراد السلبية نحو البحث العلمي (ص ٦٢).

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة أبو تجار (٢٠١٢) تحديد أهم متطلبات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد المعرفة؛ للاستفادة منها في توفير الظروف والمقومات المناسبة التي تمكن أعضاء هيئة التدريس من زيادة إنتاجهم العلمي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ من أهمها: تتأثر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بظروف المجتمع ومدى تقديره لقيمة البحوث العلمية، وحرصه على تفعيل نتائجها في خدمة المجتمع، وغياب الدعم المالي المخصص للبحوث العلمية، وتعد المنشورات العلمية من أكثر المؤشرات استخدامًا في الجامعات المصرية للحكم على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ويرتبط اقتصاد المعرفة بالقدرة على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في خدمة المجتمع، كما أن الاهتمام بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس كمًا وكيفًا يوفر للجامعة فرصة حقيقية للمساهمة في اقتصاد المعرفة.

أما دراسة أوكيكي (Okiki, 2013) فقد هدفت إلى تعرف مستوى الإنتاجية البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاتحادية بنيجيريا، وفحص الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (مثل التعيين، والمؤهل العلمي، والخبرة) لدى أعضاء هيئة التدريس، وتحديد المثبتات والعوائق التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة البحثية، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين القائمين على العمل في الجامعات الاتحادية بنيجيريا، وقد اشتملت عينة الدراسة على (٨٧٣) من أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين القائمين على العمل في (٢) من الجامعات الاتحادية بنيجيريا، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستبيان المكون من عدة مقاييس؛ تهدف إلى قياس الإنتاجية البحثية للأكاديميين. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ من أهمها: تم توضيح أن الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاتحادية النيجيرية عالية في المنشورات الدورية، والتقارير الفنية، وأوراق المؤتمرات وأوراق العمل، والأوراق الموسمية، وتم توضيح أن العوائق التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الإنتاجية البحثية تتمثل في العائق المالي، وبطء الاتصال بالإنترنت، وتسهم المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية إلى حد كبير في الإنتاجية البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاتحادية في نيجيريا، وكان معدل الإنتاجية البحثية أقل في نشر الكتب، والدراسات، والبراءات والاختراعات المعتمدة.

وهدفت دراسة الطيبشي (٢٠١٣) إلى تعرف واقع البحث العلمي، والمعوقات التي تعوق عضوات هيئة التدريس من القيام بالأبحاث والدراسات العلمية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتقديم المقترحات التي تساعد على تطوير البحث العلمي من وجهة نظر عينة

الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع عضوات هيئة التدريس في كليات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ممن هن على رتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، واستخدمت الباحثة الاستبانة لجمع المعلومات، وتم بناؤها على ثلاثة محاور، شملت (٥٦) عبارة. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج؛ من أهمها: تحرص الجامعة على نشر ثقافة البحث العلمي، ووجود تعاون بين عضوات هيئة التدريس بالكليات لعمل البحوث العلمية، وضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي، والتكلفة المالية العالية للاشتراك في الدوريات الأجنبية الموجودة في الشبكة العنكبوتية، وموافقة عضوات هيئة التدريس على مقترحات تطوير البحث العلمي بجامعة الأميرة نورة بدرجة كبيرة جداً؛ منها: تقديم حوافز مادية ومعنوية لعضوة هيئة التدريس لتشجيعها على الإنتاجية العلمية، والتنسيق بين مراكز البحوث بالجامعة لضمان عدم تكرار البحوث العلمية، وتوفير المصادر والمراجع والدوريات الحديثة اللازمة للبحث العلمي.

وأجرت بو بشيت (٢٠١٤) هدفت إلى تعرف واقع الإنتاج العلمي لعضوات هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل، وتحديد أبرز عوائقها، ثم تقديم بعض الأساليب التطويرية التي يمكن أن تسهم في الحد من عوامل الإعاقة، وتساعد في زيادة الإنتاج العلمي، وقد استخدمت الباحثة استبانة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ من أهمها: بلغت نسبة أفراد الدراسة اللاتي لم ينشرن أي بحث علمي ٣٥,٨% منذ حصولهن على درجة الدكتوراه، وبلغت نسبة من لم ينتجن عملاً علمياً، ونسبة اللاتي أنتجن نسبة قليلة من (١-٤ بحوث)، ٧٦,٣% من أفراد الدراسة، وهذه نسبة عالية نسبياً، واحتلت عوائق الإنتاج العلمي التي مصدرها الجامعة المرتبة الأولى، تلتها المصادر الاجتماعية، ثم الشخصية، ورأى أفراد الدراسة أن أبرز العوامل التي تعيق إنتاجيتهم العلمية التي مصدرها الجامعة، هي: ندرة الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وطول الإجراءات الإدارية المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي، وعدم كفاية التجهيزات والمعامل والتسهيلات البحثية، وعدم وجود باحثين مساعدين لإجراء البحوث العلمية، ورأى أفراد الدراسة أن أبرز العوامل التي تعيق إنتاجيتهم العلمية التي مصدرها العوامل الاجتماعية هي: كثرة الالتزامات الاجتماعية لعضو هيئة التدريس، وقلة الطلب الاجتماعي على البحث العلمي وعدم تقديره، ورأى أفراد الدراسة أن أبرز العوامل التي تعيق إنتاجيتهم العلمية التي مصدرها العوامل الشخصية هي: محدودية خبرة عضو هيئة التدريس في استخدام البرامج الإحصائية لمعالجة البيانات والأبحاث، والضعف في استخدام اللغة الإنجليزية، وضعف مهارات استخدام الحاسب الآلي والبحث في الإنترنت.

وأما دراسة محمد، والمجيدل، والحوالي (٢٠١٤) فقد هدفت إلى تعرف حجم الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الإنتاجية العلمية وفقاً لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، والمؤسسة، وعدد سنوات الخبرة الأكاديمية، والمنصب الإداري، والتخصص، والحالة الاجتماعية)، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من إنتاجيتها العلمية، ومعرفة دوافع الإنتاجية العلمية لديها، وتحديد أبرز الحاجات التدريبية لزيادة فاعلية الإنتاجية العلمية، وقد اشتملت عينة الدراسة على (١٠٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واعتمدوا على الاستبانة المكونة من (٥٥) فقرة مقسمة إلى أربعة مجالات رئيسية؛ هي: (المعوقات التي تحد من الإنتاجية العلمية، ودوافع الإنتاجية العلمية، والحاجات التدريبية، وسبل تطوير الإنتاجية العلمية) كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ من أهمها: أن أعلى متوسط في الإنتاجية العلمية كانت المشاركة في ورش العمل، وتليها على التوالي الأيام الدراسية والمشاركة في أوراق عمل بحثية، وتحكيم الأبحاث، والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ومناقشتها، وتنخفض الإنتاجية بالحصول على الجوائز وبراءات الاختراع، وأن متوسط ما تنتجه المرأة الفلسطينية عضو هيئة التدريس للأبحاث (٠.٧٤) بما يعدل بحثاً واحداً كل سنة ونصف، ومن الكتب (٠.١٤) سنوياً، وأما الكتب المترجمة، فمتوسط الإنتاجية ما يعادل (٠.٠١٩)، وأن هناك ميلاً لنشر الأبحاث والكتب بمشاركة الآخرين، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الإنتاجية العلمية تعزي للمتغيرات (المؤهل العلمي، والجامعة التي حصلت منها على آخر درجة علمية، وعدد سنوات الخدمة، وشغل المناصب الإدارية)، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الإنتاجية العلمية تعزي للمتغيرات (المؤسسة التعليمية، والتخصص، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن).

في حين هدفت دراسة صالح والقرشي (٢٠١٥) إلى تعرف إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف، والعوامل التي تكون سبباً في تدني إنتاجيتهم، أو الإحجام عنها، والتي تحددت بعوامل خاصة بالإدارة الجامعية، وعوامل مجتمعية، وعوامل شخصية، كما حاولت الدراسة التغلب على الصعوبات لتكون عوامل داعمة ومساعدة على زيادة الإنتاجية، وقد اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدم الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج؛ من أهمها: أن إنتاجية عضو هيئة التدريس من الأبحاث العلمية والكتب المؤلفة والمترجمة متدنية، وأن إنتاجية الذكور أكثر من إنتاجية الإناث، وأن الأساتذة هم أكثر إنتاجية من الأساتذة المشاركين، ثم المساعدين، وكانت العوامل الخاصة بالإدارة بالجامعية هي الأكثر تأثيراً سلبياً على الإنتاجية، تلتها العوامل الاجتماعية، وأخيراً الشخصية، ومنها كذلك عدم وجود

الحوافز المادية التي تشجع الأعضاء على بذل الجهد الذي يحتاجه الإنتاج العلمي، وصعوبة الحصول على الاستجابة من أعضاء هيئة التدريس لتعبئة الاستبانات الخاصة بالأبحاث العلمية، وعدم توفر بعض التجهيزات بالمعامل والتي يحتاجها البحث العلمي، وعدم تقدير المجتمع لنتائج الأبحاث العلمية، وأعباء عملية النشر التي يتحملها العضو والتي تفوق الإمكانيات الفردية، وأن من العوامل التي تساعد على زيادة الإنتاجية العلمية ضرورة وجود خطة واضحة للعملية البحثية، والبعد عن التعقيدات الروتينية، وتيسير عملية الاحتكاك العلمي للأعضاء من خلال الندوات والمؤتمرات.

أما دراسة عبد المعطي (٢٠١٥) فقد هدفت إلى تعرف العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية، وتحديد العوامل العالمية لتصنيف الجامعات، وتحليلها؛ لتعرف مؤشرات الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وفقاً لكل تصنيف، ورصد خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تطوير الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ووضع استراتيجية مقترحة لتطوير الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج؛ من أهمها: ضعف الاهتمام بوضع خطة استراتيجية لزيادة الإنتاجية البحثية على مستوى القسم والكلية والجامعة، وضعف التطوير الذاتي لأعضاء هيئة التدريس، وسيطرة البيروقراطية، وضعف التوجه نحو الهياكل التنظيمية المرنة والإدارة الذاتية واللامركزية، وقلة صور التعاون بين الجامعات المصرية، وبينها وبين الجامعات العربية والأجنبية، وغياب نظام الإدارة الإنتاجية البحثية بشكل مستمر.

كما أجرى بن طريف (Bin Tareef, 2016) تعرف معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وتمكين الباحثين من مواكبة العصر ومواجهة تحدياته، وقد أجرى دراسته على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وعمداء، ونواب العمداء في الجامعات الأردنية، وكشفت الدراسة عن مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تعترض البحث العلمي، وذكر منها: نقص تمويل البحث العلمي، ونقص الدافعية الذاتية، وضعف التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي، وضعف الأحوال الاقتصادية للكادر التدريسي والإداري في الجامعات، وقلة كفاءة الطاقم المسؤول عن مراكز البحث العلمي، وضعف البيئة الملائمة للبحث العلمي، وعدم الاستقرار الوظيفي والنفسي للباحثين، واستقطاب مراكز البحث العالمية للباحثين والشباب، وهجرة الكفاءات والعقول.

التعقيب على البحوث والدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع، والتي استعرضت فيها الباحثة عددًا من الدراسات العربية والأجنبية، ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات، وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة للبيئة والنظام التعليمي لمجتمع دراسة الباحثة - خاصة الدراسات العربية.

وتميز البحث الحالي بعدة أمور من أبرزها:

- يعد البحث الحالي من أولى الأبحاث - على حد علم الباحثة- الذي تناول الكشف عن دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يميز البحث الحالي، ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع؛ نظرًا لفلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع المهم.
- تناوله لفئة مهمة في المجتمع السعودي، وفي المجال الأكاديمي؛ وهي فئة أعضاء هيئة التدريس، وما تؤديه هذه الفئة من دور واضح في العملية التعليمية والتربوية.
- اختلافه مع جميع الدراسات السابقة في الحدود المكانية.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي: "ويختص المنهج الوصفي بجمع البيانات والحقائق، وتصنيفها، وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق، بل يتضمن أيضًا قدرًا من التفسير لهذه النتائج؛ لذلك يتم استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير؛ بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة" (صابر وخفاجة، ٢٠٠٢، ص. ٨٧).

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بأبها، والبالغ عددهم (١٣٩٣) عضو هيئة تدريس، حسب إحصائيات الجامعة للعام الجامعي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (جامعة الملك خالد، ٢٠١٦).

عينة البحث: تكونت عينة البحث من (٣١٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، وبنسبة أكثر من (٢٢%) من المجتمع الكلي، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، والجدول (٧) يبين الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي.

جدول (١) الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

مجتمع البحث		العينة الممثلة		الاستبانة الموزعة		الاستبانة المستردة		الاستبانة الصالحة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٣٩٣	٣١٠	٣٦٠	١٠٠%	٣٢٠	٨٩%	٣١٠	٨٦%		

أداة البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، قامت الباحثة بتصميم استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؛ للتعرف على آرائهم حيال موضوع البحث الحالي. وقد تكونت أداة البحث من قسمين؛ هما:

القسم الأول: تناول المتغيرات الديموغرافية -المعلومات الأولية-؛ وهي: (الدرجة العلمية، والتخصص والجنس).

القسم الثاني: تناول الفقرات المتعلقة بمحاور البحث الخاصة بدور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

وتم تدريج الأداة تدريجاً خماسياً حسب تدريج ليكرت؛ (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتكونت الأداة بصورتها النهائية من (٤٩) فقرة موزعة على محاور الاستبانة والمشملة على:

المحور الأول: دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وله (٢٣) فقرة.

المحور الثاني: معوقات تواجه قيام عمادة البحث العلمي بدورها في دعم الإنتاجية العلمية، وله (١٣) فقرة.

المحور الثالث: مقترحات تفعيل دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وله (١٣) فقرة.

صدق أداة البحث: تم التأكد من صدق الأداة من خلال:

أ: صدق المحكمين: تم عرض أداة البحث على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص من جامعة الملك خالد والجامعات السعودية، وعددهم (١١) محكماً؛ وذلك لإبداء آرائهم حول فقرات الأداة، ومدى انتمائها للمحاور التي وضعت فيها، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين من حيث الحذف والإضافة، فأصبحت الأداة مكونة من (٤٩) فقرة موزعة على ثلاثة محاور.

ب: صدق البناء الداخلي للفقرات: للتأكد من صدق البناء الداخلي للفقرات تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، كما في الجدول (٢) الآتي:

جدول (٢) معامل ارتباط بيرسون بين فقرات أداة البحث والدرجة الكلية لكل محور تنتمي إليه الفقرة

مقترحات تفعيل دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس		معوقات تواجه قيام عمادة البحث العلمي بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس		دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس			
معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم
**٠.٩٠٩	٣٧	**٠.٧٩٨	٢٤	**٠.٩٠٩	١٣	**٠.٨١١	١
**٠.٩١٩	٣٨	**٠.٨٥٣	٢٥	**٠.٨٩١	١٤	**٠.٨٧٠	٢
**٠.٩١٤	٣٩	**٠.٧٨٩	٢٦	**٠.٩١٩	١٥	**٠.٨٥٠	٣
**٠.٩١٧	٤٠	**٠.٨٠٧	٢٧	**٠.٨٩٧	١٦	**٠.٨٧٤	٤
**٠.٨٧١	٤١	**٠.٧٨٩	٢٨	**٠.٨٩٨	١٧	**٠.٨٢٦	٥
**٠.٩١٨	٤٢	**٠.٧٠٥	٢٩	**٠.٨٢٥	١٨	**٠.٨٠٢	٦
**٠.٩٠٦	٤٣	**٠.٧٤١	٣٠	**٠.٩٠٠	١٩	**٠.٨٣١	٧
**٠.٩٤٢	٤٤	**٠.٧٩٨	٣١	**٠.٨٨٥	٢٠	**٠.٨٥٩	٨
**٠.٩٤٢	٤٥	**٠.٧٠٩	٣٢	**٠.٩١٣	٢١	**٠.٩٠٧	٩
**٠.٩٤٠	٤٦	**٠.٧٩٣	٣٣	**٠.٩٠٥	٢٢	**٠.٨٣٩	١٠
**٠.٩١٧	٤٧	**٠.٧٨١	٣٤	**٠.٨٩٧	٢٣	**٠.٨٨٦	١١
**٠.٩٠٩	٤٨	**٠.٧٥٥	٣٥			**٠.٨٧٩	١٢
**٠.٩٣٩	٤٩	**٠.٨٠٢	٣٦				

يتبين من جدول (٢) أن جميع الفقرات التي ترتبط بمحاور أداة البحث والدرجة الكلية لكل محور دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وقد تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الأول المتمثل في دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بين (٠.٩١٣ - ٠.٨٠٢)، في حين تراوحت معاملات ارتباط المحور الثاني المتعلقة بمعوقات تواجه قيام عمادة البحث العلمي بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بين (٠.٨٥٣ - ٠.٧٠٥)، أما المحور الثالث الخاص بمقترحات تفعيل دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس فقد تراوحت معاملات ارتباطه بتلك المقترحات ما بين (٠.٩٤٢ - ٠.٨٧١).

ج: صدق الاتساق الداخلي لمحاور أداة البحث مع الدرجة الكلية: تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لمجالات أداة البحث، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات كل محور مع الدرجة الكلية للأداة، كما في الجدول (٣) الآتي:

جدول (٣) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الأداة والدرجة الكلية للأداة

الدرجة الكلية	٣	٢	١	المحاور
**٠.٨٩٢	**٠.٣٦٧	**٠.٦٠٩	-	دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد
دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

الدرجة الكلية	٣	٢	١	المحاور
**٠.٨٦٥	**٠.٧٣٠	-	-	معوقات تواجه قيام عمادة البحث العلمي بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
**٠.٧٢٢	-	-	-	مقترحات تفعيل دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

تشير النتائج في الجدول (٣) إلى أن قيم معاملات الارتباط لمحاور أداة البحث مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط للدرجة الكلية للأداة بين (٠.٨٩٢ - ٠.٧٢٢)، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وجميعها قيم موجبة. كما يلاحظ أن أعلى ارتباط كان بين المحور الأول والدرجة الكلية للمحاور، وذلك بمعامل ارتباط بلغ (٠.٨٩٢).

ثبات أداة البحث: تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ثبات التجانس الداخلي معامل ثبات ألفا كرونباخ، والجدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤) معاملات ثبات أداة البحث

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
١	دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	٢٣	٠.٩٨٦
٢	معوقات تواجه قيام عمادة البحث العلمي بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	١٣	٠.٩٤٥
٣	مقترحات تفعيل دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	١٣	٠.٩٨٥
	الكلية	٤٩	٠.٩٨١

تشير النتائج في الجدول (٤) أعلاه إلى أن جميع القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)؛ حيث بلغ معامل الثبات الكلي بطريقة ألفا كرونباخ (٠.٩٨١)، وهي قيمة أعلى من الحد المقبول لمعامل الثبات بالدراسات المسحية - وهو (٠.٦٠) -، وهي قيم مقبولة لإجراء البحث.

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

أولاً- نتائج السؤال الأول؛ والذي نصه: ما واقع الدور الذي تقوم به عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور، والدرجة الكلية للمحور كما في الجدول (٥) الآتي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات لدور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية (ن = ٣١٠)

الرقم	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
٦	الموافقة على مشروعات البحوث والدراسات العلمية المتميزة.	٣.٥٠	١.٠٨	١	كبيرة
١	نشر ثقافة البحث العلمي في أوساط المجتمع الجامعي.	٣.٥٠	١.٢١	٢	كبيرة
٧	متابعة تنفيذ مشروعات البحوث والدراسات العلمية المتميزة.	٣.٤٨	١.١٧	٣	كبيرة
٥	وجود لوائح بحثية واضحة منظمة لحركة البحث العلمي في الجامعة.	٣.٤٦	١.١٢	٤	كبيرة
٤	إعداد مشروع الميزانية لخطة البحث السنوية.	٣.٤٦	١.١١	٥	كبيرة
٣	وضع خطة البحث السنوية للجامعة.	٣.٤١	١.١٦	٦	كبيرة
٢	تتبنى العمادة رؤية استراتيجية لتطوير البحث العلمي.	٣.٤٠	١.١٨	٧	كبيرة
١٨	إنشاء قاعدة معلومات بحثية للبحوث الجارية والمنتوية في الجامعة.	٣.٣٦	١.١٥	٨	متوسطة
١٠	تعقد المؤتمرات والندوات التي تعالج شؤون البحث العلمي.	٣.٣٥	١.١٧	٩	متوسطة
١٦	تشجع أعضاء هيئة التدريس على القيام ببحوث بلغات أجنبية وفقاً لطبيعة التخصصات.	٣.٣٠	١.١٩	١٠	متوسطة
١٢	تتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية البحثية داخل المملكة في مجال البحث العلمي.	٣.٣٠	١.٢٢	١١	متوسطة
١٧	تسهم في نشر البحوث العلمية في أوعية النشر المحلية والدولية.	٣.٢٤	١.١٨	١٢	متوسطة
١٩	متابعة البحوث الممولة من قطاعات أخرى خارج الجامعة.	٣.٢٢	١.١٨	١٣	متوسطة
١٥	تشجع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية المبتكرة.	٣.١٩	١.٢٧	١٤	متوسطة
٢٠	تعزيز البنية التحتية للبحث العلمي من حيث توفير المعامل والمختبرات البحثية.	٣.١٩	١.٢٥	١٥	متوسطة
٢١	اعتماد برنامج للبحوث المتميزة والباحث المتميز على مستوى الجامعة.	٣.١٩	١.٢٨	١٦	متوسطة
٨	تنسق العمل بين مراكز البحوث في الجامعة، لإلغاء الازدواجية في أداؤها.	٣.١٧	١.٢٩	١٧	متوسطة
٩	تشجع البحوث المشتركة بين الأقسام والكليات في الجامعة.	٣.١٧	١.٢٨	١٨	متوسطة
١١	تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.	٣.١٧	١.٣٤	١٩	متوسطة
١٣	تتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية البحثية خارج المملكة في مجال البحث العلمي.	٣.٠٩	١.٢٩	٢٠	متوسطة
١٤	الاهتمام بمشاركة القطاع الخاص لتمويل البحوث العلمية بالجامعة.	٣.٠٠	١.٣٢	٢١	متوسطة
٢٣	تشجع أعضاء هيئة التدريس على تأليف الكتب العلمية.	٢.٩٩	١.٣٧	٢٢	متوسطة
٢٢	تشجع أعضاء هيئة التدريس على ترجمة الكتب العلمية.	٢.٩٥	١.٣٤	٢٣	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٢٦	١.٠٧	-	متوسطة

يلاحظ من الجدول (٥) أن المتوسط الكلي لمحور دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس - جاء بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٦)، وانحراف معياري (١.٠٧)، وبدرجة تقدير متوسطة، كما يلاحظ أن (٧) فقرات جاء تقديرها بدرجة كبيرة؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٣.٥٠ - ٣.٤٠)، وأن (١٦) فقرة جاء تقديرها بدرجة متوسطة؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٣.٣٦ - ٢.٩٥)، كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات جاءت أكثر من واحد صحيح، وهذا يشير إلى تباين وعدم انسجام وعدم تناغم استجابات أفراد عينة البحث.

وهذه النتيجة تشير إلى اهتمام عمادة البحث العلمي بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجوانب، كالموافقة على مشروعات البحوث والدراسات العلمية المتميزة؛ حيث الإنتاجية العلمية تشمل جميع الأبحاث العلمية المنشورة في المؤتمرات والمجلات العلمية المحكمة، وكذلك تأليف الكتب وترجمة الأجنبي منها، وهذا النوع من البحث العلمي يساعد أعضاء هيئة التدريس على الحصول على الترقيات العلمية والأكاديمية. كما تشير إلى أن دور عمادة البحث العلمي في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس ما زال دون المستوى المطلوب في عدد من الجوانب؛ كالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية البحثية داخل المملكة في مجال البحث العلمي، ونشر البحوث العلمية في أوعية النشر المحلية والدولية، ومتابعة البحوث الممولة من قطاعات أخرى خارج الجامعة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية المبتكرة .

وهذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسة (Okiki, 2013)؛ والتي أشارت إلى أن نسبة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاتحادية النيجيرية عالية، وتختلف مع نتائج دراسة الكبيسي والراوي (٢٠١٠)؛ والتي أشارت إلى أن نسبة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس متدن جدًا. ونتائج دراسة صالح والقرشي (٢٠١٥)؛ التي أشارت إلى وجود ضعف في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف، وانخفاض إنتاجية الكتب المؤلفة والمترجمة.

وقد جاء في المرتبة الأولى والثانية الفقرتان رقم (٦)؛ والتي نصت على "الموافقة على مشروعات البحوث والدراسات العلمية المتميزة" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٠)، وانحراف معياري بلغ (١.٠٨)، والفقرة رقم (١)؛ والتي نصت على "نشر ثقافة البحث العلمي في أوساط المجتمع الجامعي" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٠)، وانحراف معياري (١.٢١)، وبدرجة تقدير كبيرة، وهذا يشير إلى اهتمام عمادة البحث العلمي في الجامعة بنوع البحوث وليس كمها؛ إذ تعد البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم

تصنيف الجامعات محليًا وإقليميًا ودوليًا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرًا ماليًا مهمًا لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهيئات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات؛ للإسهام بحل المعضلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعيينها على تحسين جودة منتجاتها، وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية، كما أنه كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية، كلما تحسنت فرص حصولها على الإسناد المالي الحكومي، وإسناد مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن جذبها للباحثين المجهدين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل بلدانها أو من البلدان الأخرى؛ الأمر الذي يؤدي حتمًا إلى تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية المختلفة. كما تشير هذه النتيجة إلى ما تبذله عمادة البحث العلمي من جهد بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، وذلك من خلال رصد الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية، والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة، أو من خلال الندوات التي تقيمها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس، وورش العمل في مجال البحث العلمي، ودعوة أعضاء هيئة التدريس إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية للبحوث العلمية؛ لإيمان عمادة البحث العلمي بأن الجامعة بدون بحث علمي تصبح مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، وليس مركزًا للإبداع العلمي، وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع.

وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٧)؛ والتي نصت على "متابعة تنفيذ مشروعات البحوث والدراسات العلمية المتميزة" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٨)، وانحراف معياري بلغ (١.١٧)، وبدرجة تقدير كبيرة، وهذا يشير إلى ما تقوم به عمادة البحث العلمي من دور في إنشاء قاعدة معلومات للأبحاث الجارية والمنتوية في الجامعة، وتبادل المعلومات البحثية مع الجامعات ومراكز البحوث الأخرى، والمتابعة الدائمة، والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على البحوث الممولة من ميزانية الجامعة، أو من قطاعات خارج الجامعة، والاتصال بالأقسام العلمية، وحفز أعضاء هيئة التدريس على البحث، والتنسيق بين مشروعات أبحاثهم، وتوفير الوسائل والإمكانات المساعدة على إعدادها ونشرها في أوعية النشر المحلية والدولية، وتوفير وسائل التوثيق العلمي؛ لتسهيل مهمات الباحثين.

أما الفقرة رقم (٢٣)؛ والتي نصت على "تشجع أعضاء هيئة التدريس على تأليف الكتب العلمية" فجاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٩)، وانحراف معياري بلغ (١.٣٧)، وبدرجة تقدير متوسطة، وهذه النتيجة تشير إلى التحديات التي تواجه المطابع

دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد
دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

الجامعية؛ منها ما يتصل بالجوانب التكنولوجية والفنية، إضافة إلى التحديات المالية المتعلقة بجوانب التمويل والميزانيات اللازمة، وتدني الحوافز التي تساعد على إنتاج ونشر الكتب العلمية، وقد يعزى ذلك إلى ظهور ما يسمى بنظم التعليم المفتوح، حيث قامت الكثير من الجامعات العالمية بوضع جميع مقرراتها الجامعية على الإنترنت بشكل مجاني، مما يؤثر على جوانب عديدة في قطاع النشر الجامعي. إضافة إلى غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر في أغلب الجامعات العربية.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢٢)؛ والتي نصت على "تشجع أعضاء هيئة التدريس على ترجمة الكتب العلمية" بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٥)، وانحراف معياري بلغ (١.٣٤)، وبدرجة تقدير متوسطة، وهذا يشير إلى إيمان عمادة البحث العلمي بأن الترجمة العلمية تعد رافداً مهماً من روافد نقل المعرفة، وتوطين التقنية الحديثة في مختلف فروع العلم بين بلدان العالم المختلفة؛ لذا تسعى العمادة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على استثمار خبراتهم وإمكاناتهم العلمية والأكاديمية في ترجمة الكتب العلمية الرصينة، والسلاسل الأكاديمية الثرية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، مما يثري المكتبة العلمية العربية، ويحقق مجتمع المعرفة. وقد جاء تقدير هذه الفقرة بدرجة متوسطة؛ ربما لكثرة أعباء المدرسين من جهة، وطول الإجراءات المتبعة في عملية نشر الإنتاج العلمي من موافقات وتحكيم وغيرها من جهة أخرى.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني؛ والذي نصه: ما المعوقات التي تحول دون قيام عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور كما في الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات التي تواجه عمادة

البحث العلمي للقيام بدورها في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

حسب متوسطاتها الحسابية (ن = ٣١٠)

الرقم	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
٣٣	ضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في الإنتاج العلمي.	٤.٠٠	١.٠٩	١	كبيرة
٢٩	ضعف الاعتمادات المالية اللازمة المرصودة للإنتاج العلمي.	٤.٠٠	١.١٥	٢	كبيرة
٢٧	طول الإجراءات المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي.	٣.٨٩	١.٠٤	٣	كبيرة
٣٦	قلة عدد الباحثين المساعدين لتقديم المساعدة للباحث.	٣.٨٤	١.٠٣	٤	كبيرة
٣٤	ضعف التطوير الذاتي لأعضاء هيئة التدريس للتمكن من	٣.٨٤	١.٠٩	٥	كبيرة

الرقم	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
	مهارات البحث العلمي.				
٢٨	ضعف قيام المراكز والوحدات البحثية بالجامعة بأدوارها في خدمة البحث العلمي.	٣.٨٠	١.٠٠٤	٦	كبيرة
٢٦	ضعف التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات مما يؤدي إلى الازدواج والتكرار.	٣.٧٢	١.٠٠٥	٧	كبيرة
٢٥	ضعف الثقافة التنظيمية الداعمة للإنتاج العلمي في الجامعة.	٣.٦٨	١.٠٠٠	٨	كبيرة
٢٤	ضعف التخطيط لمساهمات الجامعة في مجال البحث العلمي.	٣.٦٤	١.٠٠٤	٩	كبيرة
٣١	ارتفاع تكاليف المختبرات العلمية والتجهيزات المعملية اللازمة للبحوث العلمية.	٣.٦٠	١.٠٠٢	١٠	كبيرة
٣٥	ضعف فناعة أعضاء هيئة التدريس بجودى البحث العلمي مادياً.	٣.٤٩	١.٢٠	١١	كبيرة
٣٢	ارتفاع كلفة الاشتراك في قواعد المعلومات العالمية.	٣.٣٦	١.١٠	١٢	متوسطة
٣٠	النفقات المالية الباهظة لبعض المشروعات البحثية.	٣.٣٤	١.٠٠٥	١٣	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٧١	٠.٨٤	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول (٦) أن المتوسط الكلي لمحور المعوقات التي تواجه عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة كبيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٧١)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨٤)، كما يلاحظ أن (١١) فقرة جاء تقديرها بدرجة كبيرة؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.٠٠ - ٣.٤٩)، وأن فقرتين جاء تقديرهما بدرجة متوسطة؛ حيث بلغت متوسطاتهما الحسابية (٣.٣٦ - ٣.٣٤)، كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات جاءت أكثر من واحد صحيح، وهذا يشير إلى عدم انسجام وعدم تناسق استجابات أفراد عينة الدراسة وتباينها.

وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة الأهداف والآليات، تعتمد كمرجعية لإنشاء الخطط السنوية، والتأكد من أن سير البحث العلمي يخدم أهدافه الاستراتيجية، كما أن النشاط البحثي يفتقر إلى نظام تقويم كمي يمكن أن يوضح مواقع الخلل، وفرص التحسين، ومدى تحقق الأهداف واستغلال الإمكانيات الكبيرة؛ لجعلها قطباً بحثياً إقليمياً ودولياً، وكذلك إشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالأعباء الأخرى، مثل: الأعمال الإدارية التي تستنزف الكثير من جهد ووقت الأستاذ الجامعي، كما أن العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس يركز على جانب التدريس فقط، ويغفل جانب البحث؛ حيث توسعت الجامعات في سياسة القبول دون أن يصاحب ذلك توسعاً مماثلاً في عدد أعضاء هيئة التدريس؛ مما زاد في عدد ساعات التدريس المفروضة، ولم يعد لديهم متسع من الوقت يسمح لهم بإجراء البحوث العلمية، وقد يعود إلى ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية، أو البرامج التدريبية، أو برامج

البحوث التي تسهم فيها أو تنظمها الجامعات، وكذلك ضعف رغبة المؤسسات الخاصة في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية، وضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية؛ حيث يرى خبراء التعليم أن المؤسسات الخاصة لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، ولا تقتنع بفائدتها لمؤسساتهم، إضافة إلى ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية؛ حيث تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية؛ للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث، وعدم الاتفاق بين الجامعات والقطاعات الخاصة على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

هذا، بالإضافة إلى أن هنالك إلمام قليل في القطاع الخاص بالذي يجري في الجامعات، والعمل الذي يمكن أن تؤديه، كما أن هنالك عدم ثقة من الجانب الخاص بإمكانات الجامعات بالمساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها، كما أن بعض الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الخاصة؛ لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات البحثية التقنية، وعدم وجود تنسيق وتعاون بين القطاعات الخاصة ومراكز البحث الجامعي؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من الخبرات والآراء والأفكار في مجال البحث العلمي. إضافة إلى أن عناصر الإدارة التقليدية للجامعات قد تكون مناسبة لتناول المسائل الأكاديمية، ولكنها غير مناسبة لمواكبة التعاون والشراكة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الخاص في مجال البحوث العلمية.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Bin Tareef, 2016)، والتي أشارت إلى مجموعة من المعوقات؛ منها: نقص تمويل البحث العلمي، ونقص الدافعية الذاتية، وضعف التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي، وضعف الأحوال الاقتصادية للكادر التدريسي والإداري في الجامعات، وقلة كفاءة الطاقم المسؤول عن مراكز البحث العلمي، وضعف البيئة الملائمة للبحث العلمي، وعدم الاستقرار الوظيفي والنفسي للباحثين، واستقطاب مراكز البحث العالمية للباحثين والشباب، وهجرة الكفاءات والعقول. وتتفق كذلك مع نتائج دراسة المغيدي (٢٠١٠)؛ التي أشارت إلى ضعف تمويل البحث العلمي، وضعف التخطيط لمساهمات الجامعة في مجال البحث التربوي، وضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في البحث التربوي. وتتفق مع نتائج دراسة بو بشيت (٢٠١٤)؛ التي أشارت إلى ندرة الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وطول الإجراءات الإدارية المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي، وعدم كفاية التجهيزات والمعامل والتسهيلات البحثية، وعدم وجود باحثين مساعدين لإجراء البحوث العلمية. وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة الكبيسي والراوي (٢٠١٠)؛ التي أشارت إلى

عدم وجود مكسب مادي من الترقية العلمية، وصعوبة إجراءات النشر في المجالات العلمية المحكمة، وغياب الوعي لدى مسؤولي الجامعة - من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه - بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد، وعدم توفير المكتبة المركزية ومكتبات الكليات التسهيلات للباحثين.

وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٣٣)؛ والتي نصت على "ضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في الإنتاج العلمي" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٠)، وانحراف معياري بلغ (١.٠٩)، ودرجة تقدير كبيرة، والفقرة رقم (٢٩)؛ والتي نصت على "ضعف الاعتمادات المالية اللازمة المرصودة للإنتاج العلمي" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٠٠)، وانحراف معياري (١.١٥)، ودرجة تقدير كبيرة، وهذه النتيجة تشير إلى تدني الإنفاق على البحث العلمي، وتدني موازنات البحث العلمي في الجامعات العربية قياساً مع مخصصات أنشطة أخرى في الجامعة؛ حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن تمويل البحث العلمي في العالم العربي من أكثر المستويات تدنياً في العالم؛ إذ لم يتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي ٠,٢% من الدخل القومي مقابل ٢٢% في اليابان؛ أي أكثر بـ(١١٠) أضعاف مما ينفقه العرب، وحصّة المواطن العربي من الإنفاق على البحث العلمي نحو ثلاثة دولارات فقط مقابل ٤٠٩ دولارات في ألمانيا، و ٦٠١ دولار في اليابان، و ٦٨١ دولار في أمريكا (كيالي، ٢٠٠٣، ص ٢٠).

وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢٧)؛ والتي نصت على "طول الإجراءات المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٩)، وانحراف معياري بلغ (١.٠٤)، وبدرجة تقدير كبيرة، وهذا يشير إلى تعدد الإجراءات التي تتبعها الجامعات في نشر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس من حيث المجالات المعتمدة في الجامعة للنشر، وعدد المحكمين، وإجراءات التحكيم والتعديلات، ومواعيد النشر، إضافة إلى الروتين والبيروقراطية في التعامل مع الأمور، وذلك من خلال الاستمرار في اتباع الإجراءات الورقية في التراسل، واجتماعات المجالس المتعددة، والتباعد بين هذه الاجتماعات، وعدم وضوح المطلوب تقديمه من أوراق ونماذج؛ مما يؤخر إنجاز المعاملات، وهذا بدوره يعيق إنتاجية عضو هيئة التدريس، ويحبطه عن البحث العلمي.

وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (٣٢)؛ والتي نصت على "ارتفاع كلفة الاشتراك في قواعد المعلومات العالمية" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٦)، وانحراف معياري بلغ (١.١٠)، وبدرجة تقدير متوسطة، وهذا يعود إلى تنوع أوعية النشر الجامعي وفقاً لاحتياجات الجامعة وتحقيق أهدافها، وأن الجامعة لها أن تقرر ما تراه مناسباً ويتوافق مع ظروفها وإمكاناتها

دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد
دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

واحتياجاتها الفعلية، فعلى الجامعة أن توفر منفذاً للنشر الأكاديمي، يختص بنشر الأعمال العلمية والبحثية، التي يقوم على إعدادها أعضاء هيئة التدريس والتي تتسم بالأصالة والجدية والابتكار، إضافة إلى ظهور النشر الإلكتروني للدوريات، والذي أصبح حلاً مثاليًا للتقليل من الكلفة والجهد والوقت، وذلك بفضل إمكانيات الرقمنة الهائلة التي جاءت بها شبكة الويب. وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٣٠)؛ والتي نصت على " النفقات المالية الباهظة لبعض المشروعات البحثية" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٤)، وانحراف معياري بلغ (١.٠٥)، وبدرجة تقدير متوسطة، وهذه النتيجة تشير إلى أن هذا الجانب لا يشكل عائقاً كبيراً؛ حيث إن مخصصات البحوث تتناسب مع الموازنة المرصودة لها من قبل الجامعة من جهة، والدعم المالي المقدم من قبل عمادة البحث العلمي يكون ضمن شروط ومواصفات تتناسب وطبيعة البحث العلمي المقدم من قبل أعضاء هيئة التدريس وضمن إمكانات الجامعة المادية من جهة أخرى.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث؛ والذي نصه: ما المقترحات التي تساعد على تفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور كما في الجدول (٧) الآتي:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المقترحات التي تساعد على تفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية (ن = ٣١٠)

الرقم	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
٤٩	دعم نشر الكتب العلمية التي يؤلفها أعضاء هيئة التدريس.	٤.٣٤	١.٠٠٠	١	كبيرة جداً
٤٢	تقديم حوافز مادية ومعنوية للإنتاج العلمي المتميز لأعضاء هيئة التدريس.	٤.٢٨	٠.٩٩	٢	كبيرة جداً
٤٤	الابتعاد عن البيروقراطية الإدارية فيما يتعلق بدعم الإنتاجية العلمية.	٤.٢٦	١.٠٠٠	٣	كبيرة جداً
٤٥	مشاركة أعضاء هيئة التدريس في التخطيط للبحث العلمي.	٤.٢٦	٠.٩٩	٤	كبيرة جداً
٤٦	إصدار دليل شامل للفرص البحثية المقدمة من القطاعات المختلفة.	٤.٢٤	٠.٩٩	٥	كبيرة جداً
٤٧	إنشاء مراكز للترجمة العلمية التخصصية.	٤.٢٠	١.٠٠٠	٦	كبيرة جداً
٤٨	إنشاء وحدة للتحليل الإحصائي لمساعدة الباحثين في تحليل البيانات.	٤.٢٠	١.٠٠٠	٧	كبيرة جداً
٣٧	التوسع في عقد الشراكات البحثية مع منظمات القطاع الخاص لزيادة تمويل البحوث العلمية.	٤.١٦	٠.٩٩	٨	كبيرة

الرقم	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
٤٣	عقد مؤتمرات مصغرة لإعلان نتائج البحوث العلمية الجيدة.	٤.١٦	٠.٩٦	٩	كبيرة
٣٩	تطوير قواعد للمعلومات داخل كل مركز يهتم بالبحث العلمي.	٤.١٣	١.٠٠	١٠	كبيرة
٤٠	تكثيف عقد الندوات والمؤتمرات التي تعالج شؤون البحث العلمي.	٤.١٣	٠.٩٦	١١	كبيرة
٣٨	تعزيز مبدأ البحوث المشتركة التي يقوم بها فريق عمل ينتمي لمختلف التخصصات العلمية.	٤.١٢	٠.٩٨	١٢	كبيرة
٤١	تسهيل إجراءات تحكيم البحوث العلمية.	٤.٠٦	٠.٩٧	١٣	كبيرة
	الدرجة الكلية للمحور	٤.٢٠	٠.٩١	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول (٧) أن المتوسط الكلي لمحور المقترحات التي تساعد على تفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس جاء بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠)، وانحراف معياري (٠.٩١)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، كما يلاحظ أن (٧) فقرات جاء تقديرها بدرجة كبيرة جداً؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.٣٤ - ٤.٢٠)، و (٦) فقرات جاءت بدرجة كبيرة وتراوحت متوسطاتها بين (٤.١٦ - ٤.٠٦)، كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات جاءت واحداً صحيحاً، وأقل من واحد صحيح، وهذا يشير إلى انسجام وتناغم استجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تباينها.

وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة البحث إلى أهمية المقترحات المقدمة لتفعيل دور عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد في مجال إنتاج البحوث العلمية، وتعزيز دور الأستاذ الجامعي في تقديم البحوث والاستشارات، وتسهيل إجراءات تحكيم البحوث والنشر العلمي لتمكين الباحثين من نشر إنتاجهم العلمي، وتعزيز العمل بروح الفريق بين أعضاء هيئة التدريس من خلال البحوث المشتركة.

وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٤٩)؛ والتي نصت على "دعم نشر الكتب العلمية التي يؤلفها أعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٤)، وانحراف معياري بلغ (١.٠٠)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وذلك من خلال تحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين من منسوبي الجامعة على تأليف ونشر الكتب في المجالات التي تخدم العملية التعليمية، وتسهم في رفع مستوى المعرفة والثقافة، وتعود بالنفع على الإنسانية، وتوفير الدعم المالي للباحثين، وتحديد معايير وشروط ميسرة للباحثين، تمكنهم من نشر إنتاجهم العلمي المتميز.

وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٢)؛ والتي نصت على "تقديم حوافز مادية ومعنوية للإنتاج العلمي المتميز لأعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٨)، وانحراف معياري بلغ (٠.٩٩)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وهذا يشير إلى أهمية إيجاد نظام حوافز تشجيعية، مادية

ومعنوية، تُمنح للمبرزين من أعضاء هيئة التدريس الذين يسهمون من خلال أدائهم المتميز في تحقيق وظائف الجامعة الثلاث، التدريسية، والبحثية، وخدمة الجامعة والمجتمع.

وجاءت في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (٣٨)؛ والتي نصت على "تعزيز مبدأ البحوث المشتركة التي يقوم بها فريق عمل ينتمي لمختلف التخصصات" بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٢)، وانحراف معياري بلغ (٠.٩٨)، وبدرجة تقدير كبيرة، وهذا يشير إلى أن دور الجامعة في إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها يعد من أهم مصادر القوة التي تعول عليها الدول والمجتمعات كثيرًا في تطوير إمكانياتها، وإعداد ثرواتها البشرية، وإعداد مواطنين على قدر كبير من الولاء والانتماء، ويتمتعون بحس عال من المواطنة والمسؤولية والالتزام يجعلهم أكثر توافقًا مع متطلبات التطور في مجتمعهم، وتنمية إمكانيته، والوصول به إلى المكانة المرغوبة بين غيره من الدول الأخرى، بالإضافة إلى دور عمادة البحث العلمي في تشجيع التفاعل بين التخصصات في برامج البحث، وزيادة الموارد الداخلية المتاحة؛ من أجل تأسيس قاعدة من الجهود المشتركة ومشاريع التخصصات، ودعم المصادر لمساعدة فرق التخصصات في تطوير المقترحات التنافسية لزيادة التمويل الخارجي للبحوث، وتنسيق الأدوار للمشاريع التي تتجاوز أبعاد الكلية، وذلك من خلال تقديم العون والنصيحة لكل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلبة في محاولة للسعي من أجل تطوير أو تقوية التخصصات والمشاريع المشتركة، التي يمكن أن يكون لها أثر قوي ينعكس على أهداف الجامعة، والحد من تمويل أو دعم النشر للأبحاث الفردية.

وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤١)؛ والتي نصت على "تسهيل إجراءات تحكيم البحوث العلمية" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٦)، وانحراف معياري بلغ (٠.٩٧)، وبدرجة تقدير كبيرة، ويمكن أن يكون ذلك من خلال توظيف التقنية الحديثة، وأن يكون التواصل إلكترونيًا مع الدوريات بدلاً من التواصل الورقي، والوقوف على معايير ومواصفات النشر في المجالات العلمية العالمية المصنفة، وشفافية آليات التحكيم، وإخراج المجالات بالأسلوب الذي يتوافق مع المعايير القياسية الدولية لتحرير المجالات العلمية؛ وذلك لتحقيق هدف الوصول بالمجلات الصادرة باللغة العربية إلى العالمية.

توصيات البحث: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة، فإنها توصي بما يلي:

- العمل على إيجاد آليات تضمن توفير الدعم المالي اللازم للبحث العلمي بالجامعة، وذلك من

خلال:

- التعاون مع القطاع الخاص؛ لدعم البحوث العلمية.

- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التطبيقية.
- سعي شركات القطاع الخاص لشراء براءة الاكتشافات العلمية التي تصدر عن الباحثين في الجامعات.
- إصدار المجلات العلمية المحكمة.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة.
- إيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق استثمار المعرفة، وتسويق منتجاتها؛ بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر معرفي أساسي مكمل لمصدر التعليم العالي التقليدي الحكومي والخاص.
- **التعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية البحثية خارج المملكة في مجال البحث العلمي، وذلك من خلال:**
 - برنامج إعلام واتصالات؛ لتعزيز الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي وتأثيرها على التنمية.
 - تمثيل الهيئات والمؤسسات العلمية البحثية وخاصة المتميزة في مجالس الدراسات العليا بالجامعات، وإنشاء لجان مشتركة بينها وبين الجامعات؛ لمتابعة، ومراجعة، وتعزيز، وتقويم هذا التعاون، وإعطاء هذه اللجان صلاحيات تمكنها من تذليل كل الصعوبات التي تقف عائقاً في سبل تحقيق النتائج المرجوة.
- **ضرورة الاهتمام بالتطوير الذاتي لأعضاء هيئة التدريس؛ للتمكن من مهارات البحث العلمي، وذلك من خلال:**
 - الجهود الشخصية لعضو هيئة التدريس عن طريق الاطلاع، والاستماع للندوات والمحاضرات، وحضور المؤتمرات، وحلقات النقاش، وإجراء الدراسات والأبحاث، والتأليف والترجمة.
 - الاستفادة من التطوير المؤسسي؛ وهو التطوير الذي تخطط له وتشرف على تنفيذه وحدة متخصصة في الجامعة، والتي يمكن أن توظف الدورات التدريبية المستمرة، وورش العمل، وحلقات النقاش، واستضافة أساتذة زائرين، وتبادل الزيارات والمشاركات البحثية؛ حيث يعتبر التدريب أهم وسائل التطوير المهني لعضو هيئة التدريس.

- العمل على تخفيف الأعباء التدريسية على أعضاء هيئة التدريس بقدر الإمكان؛ لإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في أنشطة البحث العلمي المختلفة داخل الجامعة.
 - دعم نشر الكتب العلمية والأبحاث التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال:
 - توفير الحوافز المادية والمعنوية للباحثين.
 - الابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية في عمليات تحكيم الأبحاث العلمية ونشرها.
 - التخلص من المخاطبات الورقية، واعتماد الاتصال الإلكتروني توفيرًا للوقت والجهد.
 - توفير مطابع ودور نشر داخل الجامعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ وخصوصاً (النشر الإلكتروني)، وتوفير ميزانية مخصصة للنشر داخل الجامعة.
 - التأكيد على تشجيع الأبحاث المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة وخارجها.
 - تشجع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية المبتكرة من خلال توفير البنية التحتية للبحث العلمي؛ من معامل، ومختبرات بحثية.
 - ربط الأبحاث العلمية بأهداف المجتمع وقضايا ومشكلاته (المجال التطبيقي)، وذلك من خلال:
 - تشجيع الابتكار، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة.
 - إجراء البحوث التطبيقية التي تستهدف حل مشكلة ما، أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحدد ظروف وأوضاع معينة.
 - الاستشارات التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.
 - تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج.
- ثالثاً- مقترحات البحث:** على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، فإن الباحثة تقترح إجراء الدراسات الآتية مستقبلاً:
- طرح الموضوع الحالي من زاوية أخرى، مثل: الخبرة التدريسية، وموقع الجامعة، والدورات التدريبية.
 - دور إدارة جامعة الملك خالد في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
 - مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.
 - تصور مقترح لتطوير البحث العلمي في جامعة الملك خالد.

المراجع

- إبراهيم، إلهام محمود مرسي (٢٠٠٩). دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- إبراهيم، محمد؛ وأبو زيد، عبد الباقي (٢٠٠٨). مهارات البحث التربوي. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع والطباعة.
- أبو تجار، هبه محمد محمد (٢٠١٢). متطلبات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد المعرفة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، طنطا، جمهورية مصر العربية.
- أبو عاشور، صالح مصطفى حسن (٢٠٠٦). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء تصوراتهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- أحمد، الشيماء فاروق عبد السلام (٢٠١١). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بقسم الكيمياء في كلية العلوم جامعة أسيوط. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
- بو بشيت، الجوهرة إبراهيم (٢٠١٤). واقع الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل وأساليب تطويره. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، ٢٢، ٣٥٩-٣٨٢.
- حسين، عبده (٢٠٠٦). الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم العلمية في جامعة عدن. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عدن، عدن، الجمهورية اليمنية.
- حواله، سهير محمد (٢٠٠٩). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي: دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية بالإسكندرية، ٣ (١٩)، ١٤٨-٢٦٦.
- الخطيب، أحمد (٢٠٠٣). البحث العلمي والتعليم العالي. عمان: دار المسيرة.
- راضي، فوقية محمد (فبراير ٢٠١٠). الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة. ندوة " التعليم العالي للفتاة .. الأبعاد والتطلعات". المدينة المنورة: المملكة العربية السعودية.

الرفاعي، أحمد (٢٠٠٥). *مناهج البحث العلمي "تطبيقات إدارية واقتصادية"*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

السامرائي، مهدي صالح (٢٠٠٥). *الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية في جامعة بغداد وسبل الارتقاء بها. المجلة العربية للتربية*، ١ (٢٥)، ٧٣-٩٩.

سمبس، أميره زبير رفاعي (٢٠١١). *واقع النتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بجامعة أم القرى. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة*، ٣٠ (٢)، ٤٤١-٥٠٧.

الشامي، سارة فتح الله (٢٠٠٨). *التطور العلمي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة المنوفية، المنوفية، جمهورية مصر العربية*.

الشايح، فهد بن سليمان (٢٠٠٦). *واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، ١ (٢)، ٨٣-١١٣.

صابر، فاطمة عوض؛ وخفاجة، ميرفت علي (٢٠٠٢). *أسس ومبادئ البحث العلمي. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية*.

صالح، محمد محمود؛ والقرشي، خلف سليم (٢٠١٥). *الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف - عوامل الإحجام ومقترحات الحلول. مجلة الثقافة والتنمية*، ٩٣، ٩٢-١٨٠.

صدقي، بكنام (٢٠١٥). *الإنتاج الفكري لأعضاء هيئة التدريس المسجل بجامعة القاهرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية*.

الطبيشي، نوف بنت خالد بن عبد الله (٢٠١٣). *واقع البحث العلمي ومعوقاته وعوامل تطويره لدى عضوات هيئة التدريس بجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية*.

عبد الحسيب، جمال رجب محمد (فبراير ٢٠٠٧). *توجيه الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو خدمة قضايا الأمة. المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بعنوان توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة. مصر: جمهورية مصر العربية*.

- عبد المعطي، أحمد حسين (٢٠١٥). استراتيجية مقترحة لتطوير الإنتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات. *المجلة العلمية لكلية التربية بأسسيوط*، ٣ (٢١)، ١-١٢٧.
- عبد الوارث، سمية؛ وكحيل، أنور (٢٠٠٨). *واقع البحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رؤية تحليلية*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- عزب، محمد علي (٢٠١١). *التعليم الجامعي وقضايا التنمية*. سلسلة التربية والمستقبل العربي. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- عليان، رحي؛ وغنيم، عثمان (٢٠١٠). *أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي*. (ط٤). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عون، فضل عبد الله علي (٢٠٠٨). *جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية- دراسة حالة للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وتعز*. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- فرحات، هاشم؛ وعسيري، سعيد (إبريل ٢٠٠٥). *البحوث العلمية المدعومة عن طريق عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود وعلاقتها بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة بيبليومترية*. بحث مقدم الى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- قمر، عصام؛ ومصطفى، عزه (٢٠٠٨). *البحث العلمي في الجامعات العربية "الإشكاليات وسيناريو المواجهة"*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- الكبيسي، عبد الواحد حميد؛ والراوي، عادل صالح (فبراير ٢٠١٠). *الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار من البحوث العلمية ومعوقاته للتخصصات الإنسانية*. ورقة بحثية في مؤتمر استراتيجية البحث العلمي في الوطن العربي. بغداد: جمهورية العراق.
- المجيدل، عبد الله (٢٠٠٨). *معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخليجية الحكومية والخاصة، سلطنة عمان أنموذجاً*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- محافظة، علي (أيار ٢٠٠٠). *ملاحظات على واقع التعليم العالي في الاردن*. بحث مقدم الى مؤتمر التعليم العالي في الاردن بين الواقع والطموح. الاردن: المملكة الاردنية الهاشمية.
- محمد، منور عدنان محمد؛ والمجيدل، عبدالله؛ والحولي، عليان (٢٠١٤). *الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ١١، ٣٢-٦٦.

مصطفى، اميمة حلمي عبد الحميد (٢٠١١). تحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية باستخدام مدخل إدارة المعرفة. مجلة كلية التربية بجامعة طنطا، ٤٤ (١)، ٣٦٨-٤٣٨.

موقع جامعة الملك خالد (٢٠١٤)، تم استرجاعه بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٤ على الموقع <https://registration.kku.edu.sa>

موقع عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد (٢٠١٦)، تم استرجاعه بتاريخ ٢/٧/٢٠١٦ على الموقع <http://srd.kku.edu.sa>

نديم، عفاف محمد؛ وحمدان، ولاء فوزي (٢٠١٥). الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالسعودية في الدوريات العلمية العالمية. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، ٣ (٢)، ١٤٢-١٦٤.

الهلالى، الهلالى الشربيني (٢٠٠٩). *الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي*. القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية.

وزارة التعليم العالي (٢٠١٠). *خطط ومبادرات التعليم العالي لتحقيق التميز في العلوم والتقنية*. المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.

Aminpour, F. (2012). National medical research ranking and scientific productivity: Where do we stand?. *Journal of Research in Medical Sciences*, 12, 393-395.

Bin Tareef, A. (2016). Scientific Research Jordanian Higher Education Institutions: An Evaluation Of the Status and Obstacles. *European Scientific Journal*, 2 (12), 381-394.

Carayol, N.; Matt, M. (2006). Individual and Collective Determinants of Academic Scientists Productivity. *In Information Economic and Policy*, 1 (18), 55-72.

Carole, J. B.; Bruce, A. C.; Deborah, A. F.; Kelly, R. R.; Justin, G. S. (2005). A theoretical, Practical, Predictive Model of Faculty and Department Research Productivity. *Academic Medicine Journal*, 3 (80), 227-257.

Education. *Research in Higher Education*, 39 (6), 607-610.

Jacob, B. A.; Lefgren, L. (2011). The Impact of NIH on Scientific Productivity. *Postdoctoral Training Grants Research Policy*, 40, 864-874.

-
- Keim, M. C. (2008). College Student Affairs Preparation Program Faculty: Who Publishes And What Do They Publish?. *College Student Journal*, 2 (42), 469-478.
- Linna, P. (2010). Defining and Measuring Productivity in The Public Sector Managerial Perceptions. *International Journal of Public Sector, Finland*, 23, 302-423.
- Mataković, H.; Bach, M. P.; Novak, I. R. (2013). Scientific Productivity In Transition Countries: Trends And Obstacles. *Interdisciplinary Description of Complex Systems*, 11(2), 174-189.
- Okiki, O. C. (2013). Research Productivity of Teaching Faculty Members in Nigerian Federal Universities: An Investigative Study. *Chinese Librarianship: an International Electronic Journal*, (36), 99-117.
- The University of Michigan. (2005). *Promotion and Tenure, Guidelines for Faculty and Instructional Staff*. The Promotion an Tenure Committee.
- Vatankhah, F. (2012). Scientific Productivity of Zahedan University of Medical Sciences. *Zahedan Journal of Research in Medical Sciences*, 14 (8), 52-57.
- Widyaningrum, A. (2005). *Teachers' Scaffolding Talks In Reading Classes*. Master Degree of English Education, Semarang State University, Indonesia.